المجلس الوطني للسكان — إشراف/ الأمانة العامة

معدل التحضر في الصين يتجاوز (50 ٪)

14أكتوبر / متابعات:

ذكر تقرير بشأن تنمية المدن الصينية صدر نهاية الأسبوع الماضي واشتركت جمعية عمد المدن الصينية ومركز العلوم الصيني للأكاديمية الدولية لأوروبا وآسيا في وضعه أن معدل التحضر في الصين تجاوز 50 ٪ عام 2011م لأول مرة في التاريخ، غير أن عمليات التحضر المستقبلية لا تزال تواجه تحديات كثيرة.

وأوضح التقرير أن عدد السكان في المدن تجاوز عدد السكان في الأرياف لأول مرة عام 2011 ليصل إلى 690.79 مليون شخص بزيادة 21 مليون شخص مقارنة بنهاية عام 2010 حيث احتل عدد السكان في المدن 51.27 ٪ من إجمالي السكان ليحقق اختراقا تاريخيا.

وأظهر التقرير وفقا لوكالة الأنباء الصينية (شنخوا) أن لدى الصين 657 مدينة و19683 بلدة حتى نهاية عام2011. وتجاوز عدد السكان المقيمين في كل من 30 مدينة 8 ملايين شخص، وتجاوز 10 ملايين شخص في كل من 13 مدينة منها.

وأوضح التقرير أن إجمالي الناتج المحلي لكل من 39 مدينة بلغ أكثر من 300 مليار يوان (دولار أمريكي واحد يساوي نحو 6.3 يوان)، وبلغ إجمالي الناتج المحلي لشانغهاي وبكين وقوانغتشو وتيانجين وشنتشن وسوتشو وتشونغتشينغ تريليون يوان على التوالي.

وأشار التقرير إلى أن تنمية التحضر واجهت تحديات تتمثل في فرق المعيشة بين سكان المدن والعمال المهاجرين، وفرق ظروف الإسكان بين معظم سكان المدن والسكان بالمناطق العشوائية، لذلك، لا بد من الاهتمام بضمان معيشة الشعب وتحسينها.

التثقيف الصحي وتكاملية التوعية بالصحة الإنجابية

إعداد/ زكي الذبحاني

ليس بالأمر اليسير بناء ثقافة المجتمع بقضايا الصحة الإنجابية بالشكل الذي يأتي بالمردود القوي المفضي إما إلى تغيير السلوك أو تعديله مع تحقيق التفاعل والاستجابة المطلوبة.

إنها أشق المهمات على أهميتها ، لاسيما إذا كان الموروث السلبي مترسخا والذهنيات منبودة ، لكنه يظل مطلبا أساسيا ليس لنا أن نغفله أو نفرد دوره بمعزل عن الخدمة. وكأن به منبراً لسرد الخواطر ولنقل ما لا أساس له في الواقع، بل لا بد- إذن- من صياغة جديدة تنقلنا نقلة نوعية نحو تكاملية العمل ليحصل من خلالها المواطن على الخدمة والمعلومة معاً، فهذه أهم خطوة في تأمين شروط نجاح الرسائل التثقيفية وضمان فاعليتها وقبول الجمهور بها ؛ ومتى توافرت الخدمات الصحية وجرى تطويرها لتفي بالمتطلبات ولو بالحد المعقول منها- علاوة على تيسير وصولها إلى كل الفئات المستهدفة ليكون للتثقيف الصحي دور فاعل في مسألة الإقناع والقدرة على تبديد المخاوف والمفاهيم والمعتقدات الخاطئة وكل ما من شأنه الوقوف حجر عثرة في طريق ترسيخ الوعي الصحي وصياغة ثقافة المجتمع- على النحو الذي يأتي بالمردود الإيجابي الذي يرقى إلى تكامل النجاح، وإلا فالفجوة ستظل قائمة بين خدمات الصحة الإنجابية المتاحة وانتشارها من جهة ومستوى الطلب والإقبال عليها من جهة أخرى دونما تحقيق أي تقدم ملموس في هذا الجانب.

وبما أن المجتمع بحاجة إلى خدمات الصحة الإنجابية باعتبارها ضرورة حتمية وضرورة ملحة لا تنحصر أبعادها على تحسين الوضع الصحي الأسري فحسب ، بل وعلى تحسين الواقع المعيشي والاقتصادي والاجتماعي المجتمعي وهلم جرا ، فإن قطاع السكان بوزارة الصحة العامة والسكان في السعي إلى تطوير وتحسين جودة خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتدعيم دور التثقيف الصحي في أعمال التوعية بقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة باعتبارهما الأبرز والمرتكز الأساسي في الاستراتيجيات والخطط الآنية والمستقبلية للقطاع، تتسم فيها الرسائل والمعلومات الصحية الهادفة بالسلاسة والوضوح، إلى بغية بناء تفاعل حقيقي واستجابة حية لكل المفاهيم والممارسات الصحية الإيجابية ونبذ الممارسات غير السليمة التي لا أساس لها من الصحة.

إذن فالمعلومات والرسائل جيدة الفاعلة إلى جانب الخدمات الجيدة المستوى من شأنها أن تنعكس إيجابا في تغيير السلوكيات والعادات المحفوفة بالمخاطر بما سيمكن من إحداث تراكمات معرفية لدى المجتمع تسهم على الأرجح في تغيير أو تعديل السلوك بصورة إيجابية وتحد من وقوع أي إشكال يؤثر سلباً على الصحة؛ بشكل يتيح مجالا رحباً لوصول الرسائل الصحية الهادفة والمؤثرة التي تصب في قالب سياسات وخطط التثقيف الصحي.

إذ يولي المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني التابع لقطاع السكان عناية خاصة بالاتصال الجماهيري وبتوظيف قنواته المختلفة لتوجيه رسائل هادفة في قالب مناسب يضمن وصول المعلومة إلى المتلقي ولفت انتباهه إليها، بما ينتجه من فلاشات وتنويهات وبرامج تلفزيونية وبرامج وحواريات تمثيلية إذاعية وأفلام إرشادية وأغان تنويرية هادفة وبما يبثه عبر وسائل الإعلام المسموع والمرئي، وكذلك عبر توظيفه أعمال التوعية للصحافة المكتوبة ، وللسينما المتنقلة ذات التقنية العالية الفريدة من نوعها في البلاد. بالإضافة إلى أعمال التوعية الميدانية والمطبوعات والوسائل الإرشادية المطبوعة ناهيك عن اهتمامه بالتدريب الإعلامي وتدريب المثقفين الصحيين على التثقيف الصحي المجتمعي والاتصال الشخصي بغية بناء قنوات اتصال وتدريب يكون لها قائمون ومشرفون على التدريب في التثقيف الصحي والمشورة على المستوى اللامركزي ، أي على مستوى المحافظات والمديريات ، وكل ذلك يحمل دلالات بأهمية التثقيف الصحي للمجتمع وحرص المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي على توظيف قنوات ووسائل الإعلام والاتصال في نسق تكاملي يهدف إلى نشر وترسيخ الوعي الصحي للمجتمع لبناء ثقافته الصحية.

في موجز صحفي بمناسبة يوم الصحة العالمي

منظمة الصحة العالمية تؤكد أن الصحة الجيدة تضيف حياة إلى المسنين

تشيخ السكان ظاهرة عالمية تحدث بأسرع وتيرة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل

قالت الدكتورة مارغريت تشان المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية إن تشيخ السكان ظاهرة عالمية يتعذّر اجتنابها ويمكن التنبؤ بها. وتلك الظاهرة ستغير المجتمع على مستويات عديدة وبطرق معقدة، مما سيطرح مشكلات وفرصاً على حد سواء.

ومن الملاحظ أنّ المسنين يسهمون، بقدر كبير فعلاً، في المجتمع، سواءً عن طريق القوى العاملة الرسمية أو من خلال العمل غير الرسمي والتطوع أو في إطار الأسرة. ويمكن تعزيز هذا الإسهام بمساعدتهم على الحفاظ على صحتهم وتذليل العقبات الكثيرة التي تحول دون استمرار مشاركتهم في المجتمع .

عرض/ بشير الحزمي

مارغريت تشان : يجب أن تكون الصحة الجيدة في صميم أية استجابة ناجحة لمقتضيات الشيخوخة

وذكرت المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية في توطئتها للموجز الصحفي الذي أصدرته المنظمة بمناسبة يوم الصحة العالمي 2012م الذي تم الاحتفال به هذا العام تحت شعار (الصحة الجيدة تضيف حياة إلى المسنين) أنّ العديد من المسنين يواجهون، في الجزء الأخير من حياتهم، مشكلات صحية وعراقيل تقوض قدرتهم على الحفاظ على استقلاليتهم، ولا بد لنا من التصدي لتلك العوامل أيضاً، والقيام بذلك على نحو مستديم وزهيد الكلفة بالنسبة للأسر والمجتمع.

وقالت : يجب أن تكون الصحة الجيدة في صميم أية استجابة ناجحة لمقتضيات الشيخوخة. فإذا تمكنا من ضمان أن يعيش الناس في صحة أفضل ولمدة أطول، فإن الفرص ستكون أكبر والتكاليف أقل بالنسبة للمجتمع. وعليه فإنّ هذا التحدي الديموغرافي العظيم المطروح في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين يقتضي استجابة صحية عمومية، وقد حددته منظمة الصحة العالمية بوصفه أولوية من أولوياتها.

وأوضحت« أن الكثير من محددات التمتع بالصحة والنشاط في مرحلة الشيخوخة يخرج عن نطاق النظام الصحي، وأن تلك العوامل تبدأ في ممارسة تأثيرها في المراحل الأولى من العمر، لذلك يجب أن تتناول استجابتنا المسائل ذات الصلة في جميع مراحل العمر وفي كثير من الميادين الاجتماعية، ولكنه يتعين على القطاع الصحي أيضا التكيف.

وأشارت إلى أن المشكلات الصحية التي تصيب المسنين تحدث، في الغالب، نتيجة الأمراض غير السارية، فلا بد لنا من وضع نظام صحي كفيل بتوفير خدمات الرعاية المزمنة التي تتطلبها تلك الأمراض وعوامل الاختصار المرتبطة بها..لافتة إلى أن الموجز الصحفي العالمي الذي صدر بمناسبة يوم الصحة العالمي 2012 يلقي نظرة جديدة على البيانات الصحية المتوافرة ويستند إلى بعض الأنشطة المؤثّرة الرامية إلى المساعدة على تحسين الفهم لتلك الاحتياجات المحددة، وهو يبين الإجراءات التي يمكن اتخاذها. وعلى المجتمع الدولي الآن مجابهة المشكلات المبينة فيه والعمل، فعلاً ، على إضافة حياة إلى سنوات عمرنا الآخذة في التزايد..؟

نقاط رئيسية

وذكر الموجز الصحفي أن تشيخ السكان يعتبر ظاهرة عالمية تحدث بأسرع وتيرة في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. فحين كانت أوروبا واليابان من بين المناطق الأولى التي شهدت تشيخ السكان، فإن أكبر التغيرات تحدث الآن في بلدان مثل كوبا وإيران ومنغوليا.

وأكدت المنظمة في موجزها الصحفي أن هناك علاقة لا ينفصم عراها بين تشيخ السكان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وبينة أنه مع تطور البلدان يتجاوز عدد أكبر من الناس مخاطر الولادة والطفولة، يسجل انخفاضا في مستوى الخصوبة ويبدأ الناس في التعمر لمدة أطول، حيث تسهم تلك التغيرات بدورها في تعزيز التنمية، ولكنها تسهم أيضاً في زيادة تشيخ السكان. وإذا لم تتكيف المجتمعات بطرق تعزز صحة المسنين وتزيد من مشاركتهم في المجتمع، فإن هذا التحول الديموغرافي الذي لا مناصّ منه قد يعرقل الإنجازات الاجتماعية الاقتصادية المستقبلية.

وأوضحت المنظمة في موجزها أن الشيخوخة حين تطرح مشكلات أمام المجتمع، فإنها تخلق الكثير من الفرص أيضا، وسيطرح تشيخ السكان مشكلات أمام المجتمع بزيادة الطلب على خدمات الرعاية الصحية الحادة والرعاية الصحية الأولية، مما يتسبب في إجهاد نظم المعاشات والضمان الاجتماعي وزيادة الطلب على الرعاية الطويلة الأجل والرعاية الاجتماعية، ولكن المسنين يقدمون أيضا إسهامات كبيرة في إطار أسرهم ومن خلال التطوّع والمشاركة بنشاط في القوى العاملة، وهم يمثلون كذلك موردا اجتماعيا واقتصاديا مهما، وزيادة متوسط العمر المأمول تعني زيادة ذلك المورد. وسيتوقف الوزن بين تلك المشكلات المطروحة والفرص السانحة على طريقة استجابة المجتمع لهذه الظاهرة.

الاستثمار في الصحة

وأكدت المنظمة أن تعزيز الصحة في مرحلة الشيخوخة من الأمور الأساسية للاستجابة لمقتضيات تشيخ السكان على الصعيد العالمي، وأن تدني صحة المسنين وانتشار الصور النمطية السلبية الخاصة بهم والعقبات التي تعترض سبيل مشاركتهم في الحياة الاجتماعية من العوامل التي تتسبب جميعها في تهميش المسنين وتقويض إسهامهم في المجتمع وزيادة التكاليف المرتبطة بالشيخوخة.مشيرة إلى أن الاستثمار في الصحة يخفّف من عبء المرض ويساعد على تجنب التهميش ويعود على المجتمع بفوائد أوسع من خلال الحفاظ على استقلالية المسنين وإنتاجيتهم.

ولفتت المنظمة إلى أن تدني الصحة في مرحلة الشيخوخة لا يشكل عبئا على الأفراد المعنيين فحسب، بل على أسرهم والمجتمع قاطبة، وأنه كلما زاد فقر أسرة الشخص المسن أو المكان الذي يعيش فيه زاد الأثر المحتمل.

وأن فقدان الصحة يعد احتمالا بأن الشخص المسن الذي كان يمثّل سابقاً مورداً من موارد الأسرة لم يعد قادراً على الإسهام فيها وأنه بات، بدلاً من ذلك، يتطلب دعماً كبيرا ويمكن أن تتسبب التكاليف المرتبطة بتوفير الرعاية الصحية له في فقر الأسرة بأكملها.

مشكلات صحية

وكشفت المنظمة بأن الأمراض غير السارية تمثّل أهمّ المشكلات الصحية التي يواجهها المسنون. ويفوق أثر تلك الأمراض على المسنين الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، بضعفين إلى ثلاثة أضعاف أثرها على المسنين الذين يعيشون في البلدان المرتفعة الدخل، حتى في أشد البلدان فقراً تشكّل أمراض من قبيل أمراض القلب والسكتة الدماغية وضعف البصر وفقدان السمع والخرف أفدح الأعباء التي يتحملها المسنون الذين كثيرا ما يعانيون من تلك المشاكل الصحية في آن واحد.

وذكرت المنظمة أن النظم الصحية الراهنة، لاسيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، ليست مصممة بطريقة مناسبة لتلبية الاحتياجات من الرعاية المزمنة التي تظهر من جراء عبء المرض المعقد، فحين يأتي كلٍ من مرض القلب الإقفاري والسكتة الدماغية، مثلاً، في مقدمة أسباب سنوات العمر المفقودة، و حين يمثل ارتفاع ضغط الدم أحد العوامل التي يمكن علاجها من بين عوامل الخطر الرئيسية المرتبطة بهذين المرضين، فإنّ إحدى الدراسات الكبيرة التي أجريت مؤخراً في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل تشير إلى أنه لا يتلقى العلاج المضاد لفرط ضغط الدم في تلك البلدان سوى 4 ٪ إلى 44 ٪ من المسنين، ولا بد للنظم الصحية، بدلا من علاج الشباب عن طريق علاج واحد، من التكيف لضمان رعاية مأمونة وعالية الجودة خارج نطاق المستشفى للمسنين الذين يعانون، في غالب الأحيان، من عدة أمراض وحالات عجز مزمنة.

تعزيز الصحة والسلوكيات

وبينت المنظمة أن هناك ارتباطا بين الشيخوخة وسائر الاتجاهات العالمية الرئيسية، مثل التوسع العمراني والتغير التكنولوجي والعولمة، فمثلما تتسبب ظاهرتا الهجرة والتوسع العمراني حاليا، في تغيير الهياكل والعلاقات الاجتماعية فإن زيادة متوسط العمر المأمول ستؤثر في أسلوب عيش الناس وطريقتهم في تخطيط حياتهم. ومن غير المرجح أن تكون النهوج القائمة على النماذج الاجتماعية الخاصة بالقرن العشرين فعالة في هذه البيئة السريعة التغير، وقد تدفع زيادة معدلات تعمر الناس إلى تغيير النظرة إلى مسألة (الكبر) في حد ذاتها، ولا يوجد حل «سحري» يمكّن من تسوية المشكلات التي يطرحها تشيخ السكان، ولكن هناك إجراءات ملموسة يمكن للحكومات والمجتمعات اتخاذها الآن منها: إتباع نهج يشمل جميع مراحل العمر إزاء التمتع بالصحة والنشاط في مرحلة الشيخوخة كتعزيز الصحة والسلوكيات الصحية في جميع مراحل العمر للوقاية من الأمراض المزمنة أو تأخير ظهورها، وممارسة النشاط البدني وإتباع نظام غذائي صحي وتجنب تعاطي الكحول على نحو ضار والامتناع عن التدخين أو عن تعاطي منتجات التبغ.هذه الإجراءات جميعها يمكنها الحد من مخاطر الإصابة بأمراض مزمنة في مرحلة الشيخوخة، ويجب بدء انتهاج هذه السلوكيات في مرحلة مبكّرة من العمر والاستمرار فيها عند الكبار.

إجراءات وقائية

وأوضحت المنظمة أن الحد من آثار الأمراض المزمنة إلى أدنى مستوى ممكن من خلال الكشف المبكر وخدمات الرعاية الجيدة(الرعاية الأولية والرعاية الطويلة الأجل والرعاية الملطفة). في حين يمكننا الحد من مخاطر الإصابة بالأمراض المزمنة بإتباع نمط حياة صحي، ولأن كثيراً من الناس سيعانون من مشكلات صحية في مرحلة الشيخوخة، لذا يجب الكشف، مبكراً عن التغيرات الاستقلابية، مثل ارتفاع ضغط الدم وارتفاع نسبتي السكر والكولسترول في الدم، وتدبيرها بفعالية، و يتعين أيضاً تلبية احتياجات الناس المصابين فعلاً بأمراض مزمنة، والاعتناء بمن لم يعودوا قادرين على الاعتناء بأنفسهم، وضمان إمكانية الموت بكرامة لكل الناس.

تشجيع مشاركة المسنين

وأشارت المنظمة إلى أن المحددات الاجتماعية لا تؤثر فقط في السلوكيات الصحية التي ينتهجها الناس في جميع مراحل العمر، بل هي أيضاً من العوامل المهمة التي تؤثر في إمكانية مواصلة المسنين المشاركة في المجتمع، وعليه فإن من المهم تهيئة بيئات مادية واجتماعية «مناسبة للمسنين» وتعزيز صحة المسنين ومشاركتهم في المجتمع.

ودعت المنظمة إلى تغيير نظرتنا إلى الشيخوخة بتغيير السلوكيات الاجتماعية لتشجيع مشاركة المسنين في المجتمع.

البنك الدولي يحث البلدان النامية على أخذ الاعتبارات البيئية في سياسات النمو

واشنطن / متابعات:

أصدر البنك الدولي تقريرا جديدا حث فيه حكومات البلدان النامية على أخذ الاعتبارات البيئية على محمل الجد في سعيها لتطبيق سياسات النمو الضرورية لاستمرار التوسع الاقتصادي في السنوات المقبلة. وذكر التقرير أن هذه السياسات يمكن أن تكون شاملة للجميع وأن تتسم بالفاعلية ويسر الكلفة دون أن تتسبب في الإضرار بالبيئة.

وأكد التقرير خمس نقاط رئيسية، هي:

- مراعاة اعتبارات البيئة في النمو أمر ضروري وفاعل ومعقول الكلفة- وهو أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة.

- العوائق المتعلقة بالسياسات والسلوكيات والأعراف الراسخة ونقص أدوات التمويل هي العقبات الرئيسية أمام النمو الذي يراعي اعتبارات البيئة. ويتعين أن يركز النمو الذي يراعي اعتبارات البيئة على السياسات والاستثمارات التي يجب أن يتم وضعها وعملها خلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة- لتجنب البقاء في مسارات غير مستدامة، وأضرار العدول عن سياسات النمو المستدام، والعواقب المكلفة على الصحة العامة.

- تحقيق التقدم يتطلب حلولاً متعددة الاختصاصات، والمزج بين الاقتصاد والعلوم السياسية، وعلم النفس الاجتماعي- لمواجهة معوقات الاقتصاد السياسي والتغلب على السلوكيات والأعراف الاجتماعية الراسخة وتطوير الأدوات اللازمة للتمويل.

- مراعاة اعتبارات البيئة ليس أمراً منفرداً أو قالبا جامداً- حيث ستختلف طبيعة الإستراتيجيات من بلد إلى آخر بما يعكس الأوضاع المحلية في كل بلد وأفضلياته وموارده. وأمام جميع البلدان، الغنية منها والفقيرة، فرص لترسيخ البعد البيئي في نموها دون أن يؤدي ذلك إلى إبطائه.

- النمو الذي يراعي اعتبارات البيئة ليس شاملاً بطبيعته، ولكن يمكن تصميمه بحيث يكون كذلك. وبينما سيفيد تحسين الأداء البيئي بصفة عامة الفئات الأكثر فقراً وضعفاً، فإنه يتعين تصميم سياسات النمو الذي يراعي اعتبارات البيئة بحيث تعظم الفوائد التي يحصلون عليها وتقلل التكاليف التي يتحملونها، لاسيما خلال المرحلة الانتقالية.

ويشار إلى أن التقرير الصادر بعنوان "النمو الشامل الذي يراعي اعتبارات البيئة: الطريق إلى التنمية المستدامة"، يرسي إطاراً تحليلياً يأخذ بعين الاعتبار قيود الأنظمة الجوية والأرضية والبحرية في خطط النمو الاقتصادي اللازمة لمواصلة الحد من الفقر. ويدحض التقرير الأسطورة القائلة إن النمو المراعي لاعتبارات البيئة ترف لا تقدر عليه معظم البلدان- ويشير بدلاً من ذلك إلى العوائق المتعلقة بالسياسات والسلوكيات الراسخة وعدم توفر آليات التمويل المناسبة بصفتها العقبات الرئيسية التي تحول دون ذلك.

وفي هذا الصدد، قالت راشيل كايت، نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية المستدامة: «لقد تحققت مكاسب رائعة حقا في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية منذ قمة الأرض عام 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل، ولكن الكثير من التقدم قد أدى إلى تدهور بيئي ونضوب الموارد الطبيعية.

وسوف تلزم القرارات التي تم اتخاذها اليوم البلدان بأنماط نمو قد تكون أو لا تكون مستدامة في المستقبل. ويتعين إيلاء قدر كبير من العناية لضمان تصميم وتنظيم عمل المدن والطرق، والمصانع والمزارع بطريقة ترفع مستويات المعيشة مع الاستفادة من كفاءة رؤوس الأموال الطبيعية والبشرية والمالية»سويطالب التقرير الحكومات بتغيير نهجها إلى سياسات نمو تقيس على نحو أفضل ليس فقط ما يتم إنتاجه، ولكن ما يتم استنفاده وتلويثه خلال هذه العملية. كما يؤكد التقرير أن إعطاء قيمة للأراضي الزراعية والمعادن والأنهار والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي ومنح حقوق الملكية، سوف يوفر حافزاً كافياً للحكومات والصناعة والأفراد لإدارتها بطريقة تتسم بالكفاءة والشمول والاستدامة. ويدعم البنك الدولي بقوة إدراج رأس المال الطبيعي في الحسابات القومية وسيسعى للحصول على تعهدات من البلدان في هذا الصدد في قمة الأمم المتحدة ريو+ 20 في البرازيل الشهر المقبل.